بيـــــان صحفـــــــي

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٣، وهو التقرير الثاني الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وفي هذا الإطار، أوضح المحافظ بأن تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك المركزي تركز على رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقة هذه التطورات بالاستقرار المالي، وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات وتجاوزها بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية على مستوى الإقتصاد الكلي.

وعرض محافظ بنك الكويت المركزي مكونات وأقسام التقرير المذكور مشيراً إلى أنه يقع في خمسة فصول تغطي الجوانب الرئيسية للنظام المالي في البلاد من حيث المؤسسات، والأسواق، والبنية الأساسية. **يتناول الفصل الأول** منها دور وإنجازات كل من البنوك التقليدية والبنوك العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار وظائفها كمؤسسات مالية وسيطة، وذلك من خلال تسليط الضوء على كل من اتجاهات النمو في الودائع، واتجاهات النمو في الائتمان المصرفي وتوزيعه فيما بين مختلف القطاعات الاقتصادية. **ويتناول الفصل الثاني** تقييماً للمخاطر الأساسية التي يواجهها النظام المصرفي وبصفة خاصة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، بما في ذلك مناقشة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. **ويتضمن الفصل الثالث** التغيرات في اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي، ومدى مقاومته للصدمات المختلفة سواء كانت من داخل النظام أو من خارجه، وذلك في ضوء سيناريوهات مختلفة لاختبارات ضغط مالي واقتصادي على مستوى الإقتصاد الجزئي وعلى مستوى الإقتصاد الكلي. **أما الفصل الرابع**، فيناقش أهم التطورات في كل من السوق النقدي، وسوق الصرف الأجنبي، وجهود بنك الكويت المركزي في إطار عمليات السياسة النقدية بالإضافة إلى مناقشة التطورات في سوقي الأسهم والعقار. **هذا ويتناول الفصل الخامس** والأخير من التقرير تحليلاً لأداء نظم الدفع والتسويات في الاقتصاد المحلي وذلك من حيث تقييم أداء وفاعلية هذه النظم وتطورها.

كذلك يتضمن التقرير في نهاية الفصول تحليلاً لبعض المواضيع التي تعتبر ذات أهمية في إطار ما يبذله بنك الكويت المركزي من جهود لتعزيز الاستقرار المالي. ومن ضمن المواضيع التي تضمنها التقرير تحليلاً لمنظومة الشمول المالي في دولة الكويت، وتحديات الصيرفة الإسلامية، والتدابير التي إتخذها بنك الكويت المركزي في إطار ضوابط إنكشاف البنوك على السوق العقاري.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من تقرير الإستقرار المالي لعام ٢٠١٣ من خلال زيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانها (www.cbk.gov.kw).

٢٠١٤/١١/٤